الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية توزر
بلديـــة نـفطـــة
***

محضر جلسة عمـــل إدارية
حول إعداد مشروع ميزانية سنة 2024
بتاريخ 2023/10/10

انعقدت يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا بمقر بلدية نفطة جلسة عمل برئاسة السيد راشد نصر كاتب عام بلدية نفطة و بحضور السادة :

- فوزي موسى : قابض المالية بنفطة و محتسب بلدية نفطة : عضو
- منية الزا : رئيس قسم الجباية المحلية : عضو
- حياة الذويبي : قسم المالية : عضو
- نجاة سعود : المصلحة الفنية ك عضو

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيد راشد نصر كاتب عام بلدية نفطة ،تطرق الحضور إلى دراسة جدول أعمال الجلسة و المتضمن عنصر وحيد :

- **إعداد مشروع ميزانية سنة 2024 :**

إثر ذلك تطرق الحضور إلى دراسة جدول الأعمال بالتفصيل و قد تمحورت التدخلات في النقاط التالية والخاصة بمشروع ميزانية بلدية نفطة و الذي تم إعداده من طرف الإدارة و ذلك تبعا لما جاء بالأمر الحكومي عدد52 لسنة 2020 المؤرخ في 23 جانفي 2020 و المتعلق بالمصادقة على نموذج الميزانية البلديات و كذلك المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/03/08 و هو ماسمح بتفصيل اكثر لموارد و مصاريف الميزانية مما ترتب عنه مزيد من الدقة في اعداد مشروع الميزانية لسنة 2024 .

- **تم توقي الواقعية الى جانب المقاربة التحليلية بإعتماد موارد و مصاريف العنوان الأول للسنوات الثلاث الفارطة بناءا على ما تم تحقيقه إلى موفى شهر جوان من السنة الحالية (السداسي الاول) إضافة الى كل ذلك قامت الادارة البلدية بتجميع المعطيات والمؤيدات التي تساعد في إعداد الميزانية إعتمادا على ما توفر لديها من وثائق .**
- **وجب الوقوف عند ماتم تحقيقه خلال سنة 2023 ،وهي سنة إستثنائية بكل المقاييس نظرا لحل المجالس البلدية و ما رافقها من بطأ إجراءات ملف التفويت في العقارات المعدة للسكن أو الصناعية و هو ما أثر على الموارد الذاتية الخاصة بهذا الفصل .و بالتالي فإن البلدية مطالبة خلال ما تبقى من السنة الحالية بتلافي الأشكاليات التي ظهرت و العمل على الحد من تداعيات وتدارك ما فاتها و ذلك بمزيد العمل و المتابعة الدورية للإستخلاصات و معالجة نقاط الضعف في إبانها، و قد تركت أثرا بالغا على ميزانية السنة الحالية و بالتالي فإن الإدراة مدعوة الى مزيد العمل و المثابرة بإتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى الموارد و المصاريف تبعا للمنشور عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 29 مارس2023 حول مواصلة تنفيذ ميزانية البلدية للسنة الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية و إعداد مشروع ميزانية السنة المقبلة و تتمثل فيما يلي :**

- **المـــــوارد : المتابعة الدورية مع إتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتحصيل الموارد المثقلة وإعتماد القانون ضد المتلكئين في خلاص مستحقات البلدية .**
- **المصـــاريف: مزيد من الضغط على المصاريف الغير وجوبية " التدخل العمومي " مع العمل على ترشيد إستهلاك الوقود وتعصير الأسطول البلدي للحد من تكاليف الصيانة إلى جانب الإسراع في إنزال إعلان طلب العروض لإنجاز مستودع بلدي جديد مع المتابعة لإستكمال كافة المشاريع المدرجة ضمن المخطط البلدي للاستثمار .**

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية توزر
بلديـــة نـفطـــة
***

محضر جلسة عمـــل إدارية
حول إعداد مشروع ميزانية سنة 2024
بتاريخ 2023/10/10

انعقدت يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا بمقر بلدية نفطة جلسة عمل برئاسة السيد راشد نصر كاتب عام بلدية نفطة و بحضور السادة :

- **فوزي موسى : قابض المالية بنفطة و محتسب بلدية نفطة : عضو**
- **منية الزا : رئيس قسم الجباية المحلية : عضو**
- **حياة الذويبي : قسم المالية : عضو**
- **نجاة سعود : المصلحة الفنية ك عضو**

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيد راشد نصر كاتب عام بلدية نفطة ،تطرق الحضور إلى دراسة جدول أعمال الجلسة و المتضمن عنصر وحيد :

- **إعداد مشروع ميزانية سنة 2024 :**

إثر ذلك تطرق الحضور إلى دراسة جدول الأعمال بالتفصيل و قد تمحورت التدخلات في النقاط التالية والخاصة بمشروع ميزانية بلدية نفطة و الذي تم إعداده من طرف الإدارة و ذلك تبعا لما جاء بالأمر الحكومي عدد52 لسنة 2020 المؤرخ في 23 جانفي 2020 و المتعلق بالمصادقة على نموذج الميزانية البلديات و كذلك المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في 2023/03/08 و هو ماسمح بتفصيل اكثر لموارد و مصاريف الميزانية مما ترتب عنه مزيد من الدقة في اعداد مشروع الميزانية لسنة 2024 .

- **تم توقي الواقعية الى جانب المقاربة التحليلية بإعتماد موارد و مصاريف العنوان الأول للسنوات الثلاث الفارطة بناءا على ما تم تحقيقه إلى موفى شهر جوان من السنة الحالية (السداسي الاول) إضافة الى كل ذلك قامت الادارة البلدية بتجميع المعطيات والمؤيدات التي تساعد في إعداد الميزانية إعتمادا على ما توفر لديها من وثائق .**
- **وجب الوقوف عند ماتم تحقيقه خلال سنة 2023 ،وهي سنة إستثنائية بكل المقاييس نظرا لحل المجالس البلدية و ما رافقها من بطأ إجراءات ملف التفويت في العقارات المعدة للسكن أو الصناعية و هو ما أثر على الموارد الذاتية الخاصة بهذا الفصل .و بالتالي فإن البلدية مطالبة خلال ما تبقى من السنة الحالية بتلافي الأشكاليات التي ظهرت و العمل على الحد من تداعيات وتدارك ما فاتها و ذلك بمزيد العمل و المتابعة الدورية للإستخلاصات و معالجة نقاط الضعف في إبانها، و قد تركت أثرا بالغا على ميزانية السنة الحالية و بالتالي فإن الإدراة مدعوة الى مزيد العمل و المثابرة بإتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى الموارد و المصاريف تبعا للمنشور عدد 02 لسنة 2023 بتاريخ 29 مارس2023 حول مواصلة تنفيذ ميزانية البلدية للسنة الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية و إعداد مشروع ميزانية السنة المقبلة و تتمثل فيما يلي :**

- **المـــــوارد : المتابعة الدورية مع إتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتحصيل الموارد المثقلة وإعتماد القانون ضد المتلكئيين في خلاص مستحقات البلدية .**
- **المصـــاريف: مزيد من الضغط على المصاريف الغير وجوبية " التدخل العمومي " مع العمل على ترشيد إستهلاك الوقود وتعصير الأسطول البلدي للحد من تكاليف الصيانة إلى جانب الإسراع في إنزال إعلان طلب العروض لإنجاز مستودع بلدي جديد مع المتابعة لإستكمال كافة المشاريع المدرجة ضمن المخطط البلدي للاستثمار .**

و بناءا على ما تم ذكره فإن مشروع ميزانية البلدية لسنة 2024 يكون على النحو التالي:

I - المـــــوارد :

1- موارد العنوان الأول :

لقد تم العمل على إعداد مشروع موارد للعنوان الأول في حدود ثلاثة ملايين و عشرة ألاف دينار (3010.000) وذلك في حدود ميزانية سنة 2023 و التي تأتي نتيجة عديد العوامل من عدم تطور بعض المعاليم من ذلك الأداء على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية إلى جانب عدم إنطلاق التفويت في بعض العقارات المعدة للسكن أو كذلك تلك الصناعية تبعا للتقاسيم التي تم إعدادها من المصالح الفنية المختصة في الغرض مع المحافظة على مبالغ الدعم الذي تقدمه الدولة لبلدية نفطة على اعتبار و انها من البلديات ضعيفة الموارد والذي يتجاوز 70% من جملة الموارد في اطار المساعدة على خلاص تاجير الأعوان البلديين كما وجب العمل على انتهاج سياسية مالية على مستوى الموارد تراعي الخصوصية وتتمحور حول النقاط التالية:

- التنسيق الفوري مع السيد قابض المالية بنفطة محتسب بلدية نفطة لتحصيل الموارد الذاتية للبلدية والعمل على إحداث قباضة بلدية خلال السنوات القادمة تكون مختصة في المالية المحلية دون سواها .
- التوجه إلى إنجاز مشاريع تحقيق النقلة النوعية من حيث الموارد (ضيعة فلاحية ، إستغلال منتزه رأس العين ....).
- الشروع في إستخلاص المعاليم الخاصة بإستغلال المشروب و مأوى السيارات بالموقع السياحي عنق الجمل بنفطة .
- إستغلال مداخيل التفويت في العقارات التي تعتبر ظرفية و عابرة و إستثنائية لإنجاز مشاريع ذات بعد إستراتيجي و قادرة على تحسين الموارد البلدية على المدى المتوسط و البعيد بعيدا عن الإرتجال والعشوائية لما من شأنه أن يعود بالفائدة على البلدية من حيث إستقلالية القرار و فك الإرتباط المالي مع السلطة المركزية .
- تفعيل جهاز الشرطة البلدية في مجال مراقبة إستغلال الطريق العام و رخص البناء ....
- الحزم في تطبيق القانون ضد المتلكئين مع العمل على مراجعة عقود التسويغ خاصة بالنسبة للمحلات المسوغة منذ سنوات عديدة بمعاليم زهيدة و لا تتطابق مع ما هو موجود على أرض الواقع .

2- موارد العنوان الثاني :

موارد العنوان الثاني و المتأتية من الفواضل الغير لمستعملة للسنة الأخيرة و السنة قبل الأخيرة والمدرجة خارج الميزانية و التي تبقى دون المستوى المأمول نتيجة ضعف موارد العنوان الأول وحيث لا تتجاوز 20 ألف دينار بنسبة 71،4% إلى جانب محدودية مساهمة العنوان الأول في مصاريف العنوان الثاني و التي تقدر بحوالي 44 أ.د و بنسبة 2،53 % من من جملة نفقات العنوان الثاني و1،46 % من جملة موارد العنوان الأول إلى جانب المبالغ الخاصة بالمشاريع المتواصلة و الخاصة بالمخطط البلدي للإستثمار للسنوات 2022 و ما قبلها على إعتبار و أن هذا البرنامج قد توقف منذ السنة المذكورة و تبلغ تقديرات جملة موارد العنوان الثاني 1693،890 أ.د إلى جانب مساهمة العنوان الأول في مصاريف العنوان الثاني و المقدرة بمبلغ 44 أ.د .

هذه الموارد تعتبر جد منخفضة أمام الطلبات المتزايدة لمتساكني المنطقة البلدية في تحسين البنية التحتية وتوفير العيش الكريم و النهوض بالمنطقة البلدية .و هو ما يتطلب مزيدا العمل للبحث عن موارد جديدة لتغذية العنوان الثاني بما يسمح بتطوير المدينة و تنشيطها إقتصاديا و إجتماعيا وإقتصاديا و ثقافيا من ذلك الترفيع في مبالغ الإعتمادات الغير موظفة بالنسبة للبلديات الضعيفة الموارد .

II- المصاريـــف :

1- مصاريف العنوان الأول : و المقدرة بمبلغ مليونان و تسعمائة و ستة و ستون ألف دينار (2966.000) والتي تبلغ فيها مصاريف التأجير نسبة حوالي 69،9% من جملة مصاريف العنوان الأول مع الزيادة السنوية في الاجور والتي زادت من الاعباء على الميزانية و هي جد مرتفعة مقارنة بالنسبة الوطنية التي لا تتعدى عن 50% إلى جانب وسائل المصالح بحوالي 22،96 %

وهو ما يتطلب مزيد الضغط على كلفة التأجير و ذلك بعدم برمجة إنتدابات جديدة من شأنها أن تزيد من الأعباء على مصاريف الميزانية مع الترفيع من المصاريف الخاصة بوسائل المصالح إلى حدود 35% إلى 40% من جملة مصاريف الميزانية لمجاراة نسق التطور الذي تشهده الإدارة البلدية والإستجابة لمتطلبات العمل لما فيه حسن سير الدواليب البلدية لتلبية الحاجيات المتزايدة لمتساكني المنطقة البلدية مع العمل على تسوية وضعية الديون لدى المؤسسات العمومية مثل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و التي يقيت في تراكم من سنة إلى اخرى نتيجة العجز الذي تشهده الميزانية رغم الطرح الكلى للديون المؤسسات العمومية لسنوات 2016 و ما قبلها مع الترفيع في التدخلات الإجتماعية لفائدة ودادية أعوان و عملة البلدية خاصة خلال الأعياد الدينية والوطنية لتنظيرهم مع زملائهم في البلديات الأخرى و كذلك لمزيد تحفيزهم على البذل والعطاء و لما فيه خير المؤسسة البلدية .

2- مصاريف العنوان الثاني : و البالغة حوالى مليون و سبعمائة و سبعة و ثلاثون ألف و ثمانمائة وتسعون دينارا مخصصة كليا لفائدة تمويل المشاريع المتواصلة و كذلك مشروع قصر البلدية والذي شهد تجاوز للإعتمادات المرصودة خلال تنفيذ الصفقة و المقدرة بحوالي 30 ألف دينار كذلك برمجة مساهمة البلدية في إنجاز فضاء لعرض الصناعات التقليدية و المبرمج إنجازه من طرف المجلس الجهوي بتوزر تبعا لمكتوب السيد والي توزر في الغرض و ذلك بمبلغ حوالي 31 ألف دينار إلى جانب قسط من ديون أملاك الدولة بمبلغ 10 ألف دينار و الذي يعتبر غير كافي و يتطلب مزيد العمل لتسوية كامل الديون لدى مصالح أملاك الدولة و الشؤون العقارية و التي تتجاوز 190 أ.د إلى جانب إقتناء عقارات جديدة بمبلغ 3،3 م.د .

III- الخلاصـــة :

إن مشروع ميزانية البلدية لسنة 2024 المقترح في الحقيقة لا يستجيب لطموحات أبناء المنطقة للرقي بالعمل البلدي إلى مستويات تحقق النقلة النوعية لهذه الربوع غير أنه ليس بالأماكن أحسن أمام العجز الذي تشهدة موارد البلدية، لولا المنح التي تسندها الدولة في إطار التسبقات المالية لتغطية المصاريف الوجوبية و خاصة التأجير (70 % من موارد الميزانية) و هوما يتطلب مزيد العمل للبحث عن موارد جديدة قادرة على إيجاه التوازن المالي للبلدية بما يعطيها حرية القراروفك الإرتباط بالإدارة المركزية خاصة مع تزايد التحديات التي تشهدها المالية المحلية على المدى القصير و المتوسط و ما قد يترتب عنها من إشكاليات في التمويل محليا و وطنيا .

و بالتالي فإن حوصلة الميزانية من جملة الموارد والمصاريف المقترحة تكون على النحو التالي :

- الموارد :
  - عنوان أول : 3010.000.000
  - عنوان ثاني : 1693.890.000

  الجملـــــة : 4703.890.000
- المصاريف :
  - عنوان أول : 2966.000.000
  - عنوان ثاني : 1737.890.000

  الجملـــــة : 4703.980.000

هذا و قد وافقت اللجنة بصفة أولية على ما جاء بهذا التقرير مع التوصية بالإسراع بإحالة الملف على السيد والي توزر للنظر و السيد أمين المال الجهوي بتوزر لإبداء الرأي ليتسنى إثر ذلك عقد جلسة عمل إدارية والمصادقة على الميزانية بصفة نهائية بعد الأخذ بعين الإعتبار للملاحظات الصادرة عن السيد والي توزر والسيد امين المال الجهوي في الغرض مع التوصية بإحالة مشروع الميزانية و المؤيدات للمصالح المعنية قبل يوم 15 أكتوبر 2023 .

و ختمت الجلسة على الساعة الحادية عشر و نصف صباحا من نفس اليوم و التاريخ المذكورين .

نفطـة في :